

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517700 Fax : 517844  
website : [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية التاسعة  
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006

-

EX.CL/284 (IX)

تسهيل التجارة في أفريقيا وعمليات  
إنشاء الاتحادات الجمركية

-

## عرض للملخص

### مقدمة:

1. عقدت الدورة العادية الثانية للجنة الفرعية للاتحاد الأفريقي للمدراء العاميين للجمارك في هراري ، زيمبابوي خلال الفترة من 3-7 ابريل 2007. اجتمع اللجنة الفرعية هذا تم بموجب القرار الذي اتخذه المؤتمر الثاني لوزراء التجارة للاتحاد الأفريقي الذي عقد في كيجالي، رواندا في شهر مايو 2004 بشأن إنشاء وتشغيل مؤتمر المديرين العاميين كجهاز للجنة الفنية المتخصصة حول التجارة والجمارك والهجرة. اعتمد هذا القرار من قبل المجلس التنفيذي تحت رقم EX.CL/DEC.111(V) ، والمؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي التي انعقدت في أديس أبابا، إثيوبيا خلال الفترة من 6-8 يوليو 2004.

2. المفوضية التي التأم، نظمت الاجتماع العادي الثاني للجنة الفرعية واقترحت ان يكون العنوان الأساسي للاجتماع هو مسألة التكامل القاري والإقليمي حتى يمكن ان يصبح أيضاً شعاراً لقمة رؤساء الدول والحكومات المزمع عقدها في يوليو 2006 في بانجول. إذا هذا الاجتماع قدم فرصة نادرة لادارات الجمارك لتحديد الضعف والعراقيل على المستوى الاقليمي والتي تعترض عملية التكامل من ناحية الجمارك واقترح حلول براغماتية إلى الأمام. ولمساعدة المدراء العاميين في مداولاتهم ، سبق اجتماعهم ، اجتماع لخبراء الجمارك عقد في المكان نفسه خلال الفترة من 3-5 ابريل 2006.

### النتائج الأساسية وتوصيات الاجتماع:

#### النتائج:

3. رحب الاجتماع بإنشاء مجموعة الجمارك الأفريقية التي اتخذت من بروكسل مقراً لها والذي يتمثل هدفها الرئيسي في الاتصال بمسؤولي الجمارك الأفريقيين في أفريقيا و بروكسل وغيرها من اجل التنسيق الفعال ومواءمة تسهيل الأنشطة التجارية والجمركية بحثت التقارير المرحلية حول برامج الجمارك على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية واحاطت علماً بتنفيذ أنشطة التكامل المختلفة المتصلة بالجمارك بهدف إنشاء الاتحادات الجمركية. وأوصت أمانة كوميسا ومجموعة شرق أفريقيا بالتوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بالتنسيق والتعاون في تنفيذ برامج تحرير التجارة. ورحبت أيضاً بقرار مجلس وزراء كوميسا وسادك الذي يدعو كوميسا ومجموعة شرق أفريقيا و سادك إلى الاجتماع ومواءمة مواقفهم التفاوضية حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية ومسائل التجارة الخارجية وتنفيذ البرامج المشتركة.

4. بحث أيضاً الاجتماع تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا و مفوضية الاتحاد الأفريقي حول صلاحية الوثيقة المقيمة للتكامل الأقليمي في أفريقيا (ARIA II) وعرض اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول الأثر المترتب على مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية حول التكامل الأفريقي، خاصة آثارها المالية.

5. لاحظ الاجتماع أن كثرة المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتداخل عضويتها وتكرار الولاية أصبح عقبة رئيسية نحو أحداث تكامل اقتصادي سريع وفعال على المستوى الإقليمي. وقد أصبح واضحاً أن ذلك يعيق بدلاً من أن يسرع في عملية التكامل الاقتصادي في أفريقيا من خلال خلق الصعوبات الفنية المرتبطة بمحاولة عدد من الدول تنفيذ برامج مختلفة لتحرير التجارة في الوقت نفسه. عقدت هذا الوضع أيضاً مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية التي سحبت أفريقيا نحو هياكل سياسية إقليمية جديدة هي بعيدة عن الأطر التكاملية الإقليمية المخططة، وعلى هذا الأساس تعيق الجهود الإقليمية.

### التوصيات الرئيسية:

6. أوصى الاجتماع بالتالي:

#### إلى طريق الأمام في تسهيل التجارة:

- تعزيز هيكل مفوضية الاتحاد الأفريقي لمراقبة أنشطة الجمارك في المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- مراجعة متطلبات التمويل في تنفيذ برامج الجمارك والبحث عن مصادر جديدة للتمويل مثل مبادرة المساعدة للتجارة.
- تطوير خطط جمارك استراتيجية وطنية وإقليمية وقارية.
- تعدد مفوضية الاتحاد الأفريقي قانون إدارة الجمارك متوائمة ويعتمد على صور كوميسا والمجتمع الاقتصادي الأفريقي وسادك.
- مواءمة اللوائح الأصلية مع الأخذ في الاعتبار نتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الاقتصادية.
- تعدد المجموعات الاقتصادية الإقليمية برنامج ضمان العقود الجمركية وتعتمد على كوميسا.
- يعدد الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لخطط بناء قدرة على المستويات الإقليمية والقارية بناء على خطة منظمة الجمارك العالمية.
- تنفيذ الدول الأعضاء الكامل لإعلانات اروشا ومابوتو حول التكامل.
- الحاجة أن يركز تسهيل التجارة تحت مبادرة مساعدة التجارة على تطوير البنية التحتية وبعيد إقليمي والمشاركة الكاملة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي.
- مشاركة خبراء الجمارك في جميع مفاوضات تسهيل التجارة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية.

#### حول ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

- بالاعتبار إلى ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية، يجب على الحكومات الأفريقية ضمان أن لا تنضم الدولة في أكثر من مجموعة اقتصادية إقليمية وذلك لتقليل المشكلة التي واجهتها إدارات الجمارك في تنفيذ تعدد لوائح الأصل وإجراءات تسهيل التجارة الأخرى.

### حول اتفاقية الشراكة الاقتصادية:

- يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي توفير خطوط إرشادية حول تكامل اتفاقية الشراكة الاقتصادية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- يجب ان تعتبر مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية تشكيلات المجموعات الاقتصادية الإقليمية الموجودة في أفريقيا.
- يجب ان توفر مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية اطار زمني اطول للتنفيذ لتمكن الصناعات في الدول الأعضاء المعنية من التنافس وتقلل خسارات العائد على الحكومات.

7. أعد الاجتماع اقتراحاً من وجهة نظر إدارات الجمارك حول التكامل الإقليمي وكذلك إطار عمل للتنفيذ يعكس المسائل المحددة والتوصيات والأعمال المطلوبة. تم إرفاقهما بالتقرير.

-

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517700 Fax : 517844  
website : [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية التاسعة  
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006

-

EX.CL/284 (IX)  
ANNEX.1

تقرير الاجتماع العادي الثاني للجنة  
الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العاميين للجمارك

-

**تقرير الاجتماع العادي الثاني للجنة الاتحاد الأفريقي**  
**الفرعية للمديرين العاميين للجمارك**  
**هراري، زيمبابوي، 6-7 إبريل 2006**

**مقدمة:**

1. التئم الاجتماع العادي الثاني للجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمدراء العاميين للجمارك يومي 6 و7 إبريل في فندق كراون بلازا مونوتاب في هراري، زيمبابوي. سبق اجتماع المدراء اجتماعا للخبراء خلال الفترة من 3-5 إبريل 2006. وكان شعار الاجتماع " التكامل " تماشيا مع شعار قمة يوليو 2006 للاتحاد الأفريقي.

**المشاركة:**

2. شاركت الدول الاعضاء التالية في الاجتماع: الجزائر- انجولا - بوتسوانا - بوركينا فاسو- بورندي - كمبيرون - كوت دايفور - جمهورية الكنغو الديمقراطية - اثيوبيا - غانا - غينيا - كينيا - مدغشقر - موزمبيق - ناميبيا - نيجيريا - روندا - السنغال - جنوب افريقيا - السودان - توجو - اوغندا - زامبيا - زيمبابوي.

3. كما شارك في الاجتماع اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة و المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط افريقيا و السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا والاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب افريقيا. مرفق طية قائمة بأسماء المشاركين في الملحق الاول.

**البند 1 من جدول الأعمال: حفل الافتتاح:**

4. القي المفوض العام لسلطة العوائد في زيمبابوي السيد جارسام ت. بازي كلمة ترحيبية في الجلسة الافتتاحية. حيث رحب بجميع الوفود الحاضرة في زيمبابوي وفي هراري على وجه الخصوص. وأشار الي العمل الذي انجزته سلطة العوائد في زيمبابوي في اطار جهودها لتسهيل حركة البضائع عبر

- الحدود. واطلع الاجتماع خاصة على التقنية الجديدة التي تسعى المؤسسة للحصول عليها لتسهيل الانونات الحدودية.
5. اكد على اهمية الادارات في تعزيز التكامل القاري ودعا الي وحدة الهدف لضمان ان تحقق افريقيا اهدافها الانمائية. و دعا المشاركين ايضا الي البحث عن متسع من الوقت في جدولهم المكتض لزيادة بعض الاماكن في زيمبابوي والتعرف الي كرم الضيافة الي يقدمها الشعب الزيمبابوي.
6. ألفت مفوضة الاتحاد الافريقي السيدة/ إليزابيث تانكو ، كلمة في الجلسة عبرت فيها عن تقدير الاتحاد الافريقي لحكومة زيمبابوي على حسن الضيافة والتسهيلات الجيدة التي قامت بتوفيرها لعقد الاجتماع. وتقدمت بالشكر أيضا إلى جميع المشاركين على تلبيتهم وبأعداد كبيرة للدعوة للمشاركة في الاجتماع الذي تركز على التكامل في افريقيا. واكدت على ان التجارة هي المحرك للنمو وان هناك حاجة ملحة لتسهيل التجارة عبر الحدود الافريقية.
7. ذكرت المفوضة باحكام معاهدة ابوجا المنشأة للجماعة الاقتصادية الافريقية و اعلان سرت اللذان يدعوان الى تسريع عملية التكامل. واكدت علي الحاجة الى الخروج باطار زمني منفتح لانجاز الجماعة الاقتصادية الافريقية. وحددت ايضا التحديات الرئيسية التي تواجه اجندة التكامل الافريقية خاصة فيما يتعلق بتعدد وتداخل العضويات في المجموعات الاقتصادية الاقليمية الافريقية مما يبدد الموارد مع الرغبة في الدفع نحو تحقيق اتحادات جمركية على المستوي الاقليمي و من تم اتحاد على المستوي القاري ، فمن الهمية بمكان للدول الاعضاء والاجتماع بحث الطريق إلى الامام لهذه الدول ذات العضويات المتعددة.
8. افتتح الدكتور هاربارت م. موروا ، وزير المالية في حكومة زيمبابوي ، رسميا الاجتماع العادي الثاني للمدراء العاميين للجمارك في افريقيا. ورحب الوزير بجميع الوفود المشاركة في الاجتماع و اوضح ان الدول الافريقية تواجه تحديات كثيرة فردا وجماعات. واكد على اهمية تعزيز العلاقات بين الدول الافريقية بغرض وحدة الهدف لتحقيق التنمية. واكد ايضا على اهمية هذا الاجتماع لبحثه عن التكامل الكامل للسوق الافريقية. واكد على ان التكامل يمكن جميع الدول الاعضاء من الحصول على وزن على طاولة المفاوضات على المستوي متعدد الاطراف، واكد على ان مدراء الجمرك يحتاجون الي الاعتماد والتحديث لتلبية التحديات الجديدة للعالم الاقتصادي المتعولم المبني على القانون. وسلط الضوء على اهمية حشد الموارد على المستوي القاري بغية تحقيق التنمية.
9. اقر بان القرارات المتخذة بإنشاء مناطق التجارة الحرة ، فالاتحادات الجمركية جيدة لكنه لم يتم تحقيق تقدم بسبب المسائل المرتبطة بتداخل العضويات وتعددتها في المجموعات الاقتصادية الاقليمية. ودعا الاجتماع الي الخروج بحلول للتغلب على هذه المشاكل ، لعكس مدي قدرة افريقيا على

- معالجة المفاوضات الحالية لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية واقترح السبل لإنشاء الاتحادات الجمركية فى منطقة ازدواج العضوية.
10. حث الاجتماع على تعزيز التعاون وتنفيذ البرامج الجمركية ضمن التكتلات المختلفة، المجموعة الاقتصادية الإقليمية. وإيلاء عناية خاصة بالمشاكل والعقبات والتحديات والفرص فى تنفيذ مثل هذه البرامج. ودعا الوزير الاجتماع الى اعتبار زيمبابوي بلدهم وأخيرا أعلن عن افتتاح الاجتماع رسميا.
11. قدم ممثل السنغال كلمة الشكر بالنيابة عن الاجتماع . وتوجه بالشكر خاصة الى الوزير على تفضله بمخاطبة الاجتماع وعلى التوجيهات التى قدمها للاجتماع.

### البند 2 من جدول الأعمال: انتخاب هيئة المكتب:

12. تم انتخاب هيئة المكتب على النحو التالى:

الرئيس	زيمبابوي
نائب الرئيس	كوت ديفوار
المقرر	زامبيا
غرب افريقيا	غانا
شمال افريقيا	لم يحدد
الشرق والجنوب الأفريقي	رواندا

13. وألقت الرئيسة الخارجة للجنة الفرعية للمدراء العامين للجمارك كلمة موجزة ، هئنت فيها هيئة المكتب الجديدة متمنيا لها النجاح فى اعمالها. وسلطت الضوء على التقدم المحرز فى بعض التوصيات و القرارات التى اتخذها الاجتماع الاول للجنة الفرعية و اشارت ايضا الى بعض الامور التى لم تتخذ بعد.

### البند 3 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال:

14. اعتمد الاجتماع جدول الاعمال كما هو موضح فى الملحق الثانى.

### البند 4 من جدول الأعمال: تنظيم العمل:

15. اعتمد الاجتماع ساعات العمل التالية:

الفترة الصباحية من التاسعة إلى الواحدة ظهراً



### البند 5 من جدول الأعمال: التكامل الإقليمي والقاري: بحث تقرير وتوصيات اجتماع الخبراء:

16. قدم رئيس اجتماع الخبراء تقرير الخبراء وتوصيات اللجنة الفرعية. واعطي لمحة موجزة عن التقرير فقرة فقرة ، مع تركيز خاص على التوصيات التي جاءت من تحليل المنظمة العالمية للجمارك . مرفق بهذا التقرير ، تقرير اجتماع الخبراء "الملحق الثالث".

### النقاش العام:

17. قبل البدء في اجتماع الخبراء ، اشار نائب الرئيس الى انخفاض مستوي حضور المدراء العامين في الاجتماع. وحث الاجتماع على اعطاء اولوية العمل المرتبط بالاتحاد الافريقي مثل الادارات الجمركية التي لها دور هام تلعبه في عملية تكامل افريقيا. واتفق الاجتماع على انه من الهمية بمكان للدول الاعضاء المشاركة في الاجتماع.

18. اثنت اللجنة الفرعية للمدراء العامين على الخبراء لاعدادهم تقرترا جيدا عن اجتماعهم. وقررت اللجنة الفرعية التركيز على الطريق الي الامام و على توصيات الاجتماع في مناقشاتهم.

19. بعد مدوالات الى الامام كما اقترح الخبراء ، اتفقت اللجنة الفرعية للمدراء العامين للجمارك على التوصيات التالية:

- يجب الاطار المؤسسي الموجود داخل مفوضية الاتحاد الافريقي بعدد ملائم من العاملين لتسهيل تنسيق و مواعة برامج و أنشطة الجمارك للمجموعات الاقتصادية الاقليمية و مراقبة تنفيذ التوصيات او مقررات اللجنة الفرعية حول الجمارك. و يتعين على المفوضية انشاء الية لموظفي الجمارك من الدول الاعضاء الى مفوضية الاتحاد الافريقي لتقديم المساعدة الفنية في تنفيذ البرامج المتفق بشأنها

- يجب ان يتم تبادل المعلومات حول الصكوك القانونية مثل قوانين ادارة الجمارك و فئات التعرفة الجمركية المشتركة التي قامت الكوميسا ومجموعة دول وسط افريقيا وسادك وكذلك اداة تقاسم العوائد التي قامت بتطويرها اكواس مع المجموعات الاقتصادية الاقليمية الاخرى بهدف مواعتهم واعتماد نموذج ادوات قارية.

- على الاتحاد الافريقي مراجعة متطلبات التمويل لتنفيذ برامج الجمارك على المستوي الوطني واتخاذ التدابير الضرورية لاغتنام الموارد المطلوبة وغيرها من موارد التمويل مثل مساعدة منظمة التجارة الدولية لمبادرة التجارة.

- على المجموعات الاقتصادية الاقليمية وضع خطط استراتيجية اقليمية للجمارك تدمج في خطة استراتيجية قارية للجمارك.
- تسهل مفوضية الاتحاد الافريقي مواءمة قواعد المنشأ من قبل المجموعات الاقتصادية الاقليمية مع الاخذ في الاعتبار مفاوضات منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الاقتصادية.
- يحيط الاتحاد الافريقي و المجموعات الاقتصادية الاقليمية علما و يشجعان الدول الاعضاء على تنفيذ اطار عمل معايير المنظمة العالمية للجمارك.
- تري المجموعات الاقتصادية الاقليمية ان الكوميسا قد طورت العبور في برنامج ضمان اتحاد الجمارك في الوقت الذي تقوم فيها الاولى بتطوير برامجها.
- وضعت مفوضية الاتحاد الافريقي و المجموعات الاقتصادية الاقليمية خطط لبناء القدرة على المستويين الاقليمي والقاري اخذين في الاعتبار خطط المنظمة العالمية للجمارك لبناء القدرة للاقاليم الافريقية الثلاثة.
- تستخدم مفوضية الاتحاد الافريقي المجموعات الاقتصادية الاقليمية نماذج التدريب الحالية و التي تم تطويرها في أنشطة بناء القدرة من قبل المجموعات الاقتصادية الاقليمية والبرامج التي بدء تطويرها من قبل مراكز بناء القدرة الاقليمية.
- تقوم الدول الاعضاء بالتنفيذ الكامل لاعلاني اروشأ ومابوتو بشأن الاندماج و تتولى المجموعات الاقتصادية الاقليمية و مفوضية الاتحاد الافريقي مراقبة مثل هذا التنفيذ.
- تقوم ادارات الجمارك في الدول الاعضاء بالمشاركة الكاملة في اتفاقية الشراكة الاقتصادية والمفاوضات التجارية الاخرى لتقديم المشوره حول متطلبات التنفيذ.
- تقوم مفوضية الاتحاد الافريقي بمراجعة انظمة الجمارك للتجارة الدولية التي تستخدمها الدول الاعضاء بهدف انشاء معايير للقارة ، اخذة في الاعتبار الادوات الحالية مثل نموذج بيانات المنظمة العالمية للجمارك . كما يتوجب ايضا اعادة النظر في انظمة موافقات الجمارك الالكترونية.
- تعترف الدول الاعضاء بحجم تحديات التنفيذ التي تواجه ادارات الجمارك فيما يتعلق بتداخل وتعدد العضويات في المجموعات الاقتصادية الاقليمية.

20. تفاضيل التنفيذ موجودة في خطة العمل بالملحق الرابع. ستتولى مفوضية الاتحاد الافريقي و هيئة المكتب المنتخبة المسؤولية الكاملة لضمان ان تنفذ

خطة العمل. يجب ان تستكمل مفوضية الاتحاد الافريقي وهيئة المكتب اطار العمل فى خطوط زمنية محددة والموارد المطلوبة لتنفيذ الخطة.

### البند 6 من جدول الأعمال: طريق المضى قدماً فى بحث مشروع مقترح المديرين العامين للجمارك حول التكامل:

21. تم تقديم مشروع مقترح الجمارك حول التكامل الاقليمي فى افريقيا للاجتماع (الملحق الخامس).

#### النقاش:

22. عقب عرض مشاريع المقترحات ، واتفق الاجتماع على ان هناك مشاكل عديدة ظهرت نتيجة لتعدد العضويات فى المجموعات الاقتصادية الاقليمية الامر الذى خلق صعوبات امام ادارات الجمارك. هذه المشاكل متجسدة فى المفاوضات الجارية حول اتفاقيات الشراكة الاقتصادية و فى منظمة التجارة العالمية والتحرك المقترح نحو الاتحادات الجمركية من قبل العديد من المجموعات الاقتصادية الاقليمية. وجدت ادارات الجمارك نفسها تحت ضغط تنفيذ الاتفاقيات التجارية المعقدة المتعددة. وقد تم التاكيد على اهمية تنظيم هذه العمليات داخل اطر زمنية محددة من خلال الترشيح. دعم الاجتماع توصيات مؤتمر الوزراء الافريقيين المسؤولين عن التكامل. واتفق على اعداد التوصيات حول ترشيح المجموعات الاقتصادية الاقليمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية الاقليمية وتسهيل التجارة لرفعها الى الوزراء.

23. اتفق الاجتماع على رفع التوصيات التالية الى الوزراء:

#### الترشيح:

1. على الحكومات الافريقية بحث ترشيح العضوية فى المجموعات الاقتصادية الاقليمية من خلال ان لا تنضم اى دولة عضو الى اكثر من مجموعة اقتصادية اقليمية واحدة بغية تخفيض المشاكل التى تواجهها ادارات الجمارك فى تنفيذ قواعد المنشأ المتعددة وغيرها من تدابير تسهيل التجارة.

#### اتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

2. تقدم مفوضية الاتحاد الافريقي الخطوط الارشادية حول الاعمال المشتركة لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية و المجموعات الاقتصادية الاقليمية.
3. تحترم مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية نموذج المجموعات الاقتصادية الاقليمية الحالية فى افريقيا.
4. تقدم مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية اطر زمنية اطول للتنفيذ لتمكين الصناعات فى الدول الاعضاء المتضررة من ان تكون منافسة وتخفيض حجم خسائر الحكومات من العوائد.

### تسهيل التجارة:

5. بناء القدرة لتسهيل التجارة تحت المساعدة لمبادرة التجارة يجب ان تركز على تنمية البنية التحتية مع بعد اقليمي بمشاركة كاملة للمجموعات الاقتصادية الاقليمية ومفوضية الاتحاد الافريقي.
6. على الدول الاعضاء ضمان مشاركة خبراء الجمارك في جميع مفاوضات تسهيل التجارة على المستوي الوطني والاقليمي والقاري والدولي.

### البند 7 من جدول الأعمال: ما يستجد من أعمال:

24. تحت هذا البند ، تتقاسم الدول الاعضاء المعلومات حول ما تقوم به كل دولة لمحاربة الفساد فى اداراتها و مؤسساتها للخدمة العامة.
25. عقب تقدم كوت دايفور و نيجيريا بمقترح استضافة الاجتماع القادم ، اتفقت اللجن الفرعية على ان تستضيف نيجيريا الدورة العادية الثالثة فى سنة 2007 وكوت دايفور الدورة العادية الرابعة لسنة 2008 على التوالي.

### البند 8 من جدول الأعمال: اعتماد التقرير:

26. تم اعتماد التقرير بتعديلات خفيفة.

### البند 9 من جدول الأعمال: الجلسة الختامية:

27. فى كلمتها ، أثنت مفوضة التجارة والصناعة السيدة إ. تانكو على الاجتماع على الجودة العالية لمداولاته والتوصيات التى خرج بها. وتقدمت بالشكر للجميع ، وذكرت أيضا المجموعات الاقتصادية الإقليمية بضرورة الموقف الموحد خلال الجولة القادمة لمفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية. وأعلنت عن انتهاء أعمال الاجتماع العادي الثانى للجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العامين للجمارك.

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517700 Fax : 517844  
website : [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية التاسعة  
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006

-

EX.CL/284 (IX)  
ANNEX.2

مقترح الجمارك حول  
التكامل الإقليمي في أفريقيا

-

## مقترح الجمارك حول التكامل الإقليمي في أفريقيا

### السياق/الخلفية:

1. وجدت إدارات الجمارك الأفريقية نفسها تعمل في اطر عالمية وقارية واقليمية ووطنية. وينظر إليها تقليدياً كإداريين للتجارة وجامعي الدخل ومنفذي السياسة عوضاً عن تطويرها. وقد اثرت التطورات في العديد من المستويات على الدور الذي يتطلب من ادارات الجمارك القيام به.
2. على المستوى العالمي ، تشارك ادارات الجمارك ، كأعضاء في منظمة الجمارك العالمية ، في تطوير العديد من ادوات الجمارك الدولية والتي لمعظمها آثار قانونية وتشغيلية وعلى الامكانيات. وفيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية ، تواجه ادارات الجمارك مهمة تنفيذ نتائج المفاوضات الجارية لتسهيل التجارة والتي لها تعرفه إدارية وآثار على الدخل.
3. على المستوى القاري ، فإن ادارات الجمارك هي احد اللاعبين في عملية إنشاء المجتمع الاقتصادي الأفريقي كما حدد في معاهدة أبوجا. وقد أدى إنشاء اللجنة الفرعية للاتحاد الأفريقي للمديرين العامين للجمارك ، كعضو في اللجنة الفنية الخاصة حول التجارة والجمارك والهجرة، من الممكن لأفريقيا تناول مسائل الجمارك للمرة الأولى بشكل جماعي.
4. إقليمياً، تشارك ادارات الجمارك في عمليات التكامل على مستوى العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وتواجه ادارات الجمارك في هذا المستوى حقائق تداخل العضوية ونتيجة المشاركة في تطوير وتنفيذ العديد والمتناقضة أحياناً، من برامج الجمارك الإقليمية.
5. وعلى المستوى الإقليمي أيضاً، تتفاوض المجموعات المتفاوضة حالياً مع الاتحاد الأوروبي لإنشاء اتفاقية الشراكة الاقتصادية والتي تتقاطع مع الهياكل الحالية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية التي نظمها الاتحاد الأفريقي. ويصور ان يتم إنشاء اتفاقية الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والتجمعات الإقليمية ذات مناطق تجارة حرة فعالة او اتحادات جمركية لتثير احتمال وضع مستوى اضافي اخرى لادارات الجمارك للقيام بادارته. وتهدف اتفاقية الشراكة الاقتصادية أيضاً إلى انشاء تبادل حر للسلع ، الأمر الذي سيكون له آثار سلبية على افريقيا.

6. وطنياً ، تدعى ادارات الجمارك إلى تفعيل الترتيبات والأدوات التجارية التي تم تطويرها على مختلف المستويات ، كل منها بأثر خاصة على الادارة والدخل.
7. فيما يتعلق بعملية التكامل الأفريقي ، فقد نتجت العديد من التحديات والعوائق عن تلك التطورات على مستوى الجمارك.

### تحديات وعوائق الجمارك:

#### الفاعلين العالميين:

8. لا يزال التركيز الحالي على دور ادارات الجمارك في مواءمة الاجراءات وإنشاء آلية لتسهيل التجارة وتخفيض تكاليف التجارة. وقد بدأ يبرز تدريجياً الدور المتغير لادارات الجمارك فيما يتعلق بادارة ومراقبة الحدود وتأثير اللاعبين الجدد في ضمان سلسلة الدعم الدولي وضمان التعاون الجمركي. وتتضمن الأدوات الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية في هذا الاطار اطار عمل SAFE حول تسهيل الأمن والتجارة (اطار عمل المعايير) ، واتفاقية كيوتو المعدلة حول تبسيط ومواءمة اجراءات الجمارك ، وميثاق جوهانسبيرج حول المساعدة الادارية الثنائية في مسائل الجمارك، وميثاق نيروبي حول المساعدة الادارية الثنائية لمنع والتحقيق في ومكافحة المخالفات الجمركية.
9. تحتوي تلك الأدوات على عناصر تعتبر أساسية في تحقيق ضروريات الأمن بينما تسهل التعاون الجمركي كإنشاء الممرات الالكترونية والتبادل المتقدم للمعلومات. ويمكنها وبشكل اساسي تعزيز جهود مواءمة الجمارك الاقليمية والقارية. وتعترف نظرة ادق على الجمارك في أفريقيا بأن ادارة الجمارك على وشك ان تكون اكثر من مجرد القيام بجمع الدخل وادارة التجارة.
10. تواجه ادارات الجمارك ، على اية حال ، عراقيل الامكانيات فيما يتعلق بالتنفيذ.

### التكامل الاقتصادي الاقليمي وتداخل العضوية:

11. بالنظر إلى تداخل العضوية في المجموعات الاقتصادية الاقليمية ، تشترك الدول في عضوية عدة ترتيبات تنقسم اهداف منشابه بشكل عام ولكنها تستخدم طرق تشغيل وتقسيم زمني مختلف ، واحياناً متناقض، في جداول تنفيذ برامج لتحرير التجارة. وأدى تكرار الأنشطة إلى الوضع الذي تتوزع فيه الموارد بشكل قليل على عدد من المؤسسات مما يقلل فعاليتها في أداء مهامها. وتثير الدول التي تنتمي إلى عدد من المجموعات الاقتصادية الاقليمية مسألة تكلفة تعاملات تجارها واجراءتها ، حيث يجب عليها ان تجد طريقها إلى عدد

من أنظمة التجارة بنسب تعرفه مختلفة ولوائح وشهادات أصل مختلفة وإجراءات مختلفة.

12. تثير مسألة العضوية الم تداخلة تعقيدات وتكلفة ادارات الجمارك وكذلك التزامهم

بتقسيم جهودهم بين العديد من برامج الجمارك الاقليمية ، والمتناقضة احياناً، والآثار القانونية المتعارضة الكامنة. تداخل العضوية في عدة مناطق تجارة حرة مثلاً، تشير إلى ان حاجة ادارات الجمارك إلى تطبيق مختلف لوائح الأصل على نفس السلع ، اعتماداً على الجهة التي تصدر اليها والصادرة عنها ، مما يكون له آثار في المصادقة. علاوة على ذلك، وبينما تعمل العديد من المجموعات الاقتصادية الاقليمية نحو إنشاء اتحادات جمركية ، تجد ادارات الجمارك نفسها تشارك في تطوير ادوات لمختلف الاتحادات الجمركية ، على الرغم من عدم امكانية العضوية في اكثر من اتحاد جمركي.

13. تبذل كل المجموعات الاقتصادية الاقليمية مزيداً من آثار من الجهود والموارد

للوصول إلى اتفاقية حول اجراءات الجمارك وتوحيد مقاييس التوثيق لكل اقليم. وعلى أية حال ، توجد الاختلافات بشكل محوظ بين تلك البرامج الاقليمية وقد اثرت العضوية المتداخلة على التنفيذ.

14. في الجنوب الأفريقي ، فإن سوازيلاند تشكل مثلاً على ذلك ، وهي عضو في

الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (ساكو) ، وعضو أيضاً في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) وكذلك في مجتمع تنمية الجنوب الأفريقي ، وكلاهما يهدفان أيضاً إلى ان يصبحا اتحادات جمركية. ولا تتمكن سوازيلاند من تنفيذ التزاماتها في منطقة التجارة الحرة للكوميسا باستحداث منطقة تجارة حرة لورادات الدول غير الاعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي من اعضاء الكوميسا، حيث تمنع من القيام بذلك نتيجة للتعرفة الخارجية المشتركة للساكو والتي تنطبق على جميع الواردات من الدول غير الاعضاء بالساكو.

15. في غرب أفريقيا ، لوحظ ان عملية مواءمة برامج تحرير التجارة للمجتمع

الاقتصادي لدول غرب افريقيا (اكواس) والاتحاد الاقتصادي et Monetaire Quest الأفريقي مازالت جارية. تتعلق مثل تلك المواءمة بلوائح الأصل و استثمارات التسمية والتصاريح والتي يتم تحديدها حالياً. وتتم متابعة العملية بتنفيذ التعرفة الخارجية المشتركة والتي ستطبق بشكل موحد في جميع دول اقليم غرب افريقيا ابتداء من يناير 2008.

16. في وسط افريقيا ، لا يزال الخلاف الكامن قائماً بين المجتمع الاقتصادي لدول

وسط افريقيا (ايكاس) من جهة والمجتمع الاقتصادي et Monetaire لوسط افريقيا والمجتمع الاقتصادي des Pays des Grands Lacs من جهة اخرى.

17. في شرق افريقيا ، فإن المشكلة تواجهه pits الكوميسا ضد المجتمع شرق

الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية (الايقاد) و لجنة المحيط الهندي. واطلق مجتمع شرق الأفريقي ، الذي يضم تنزانيا ، اتحاده الجمركي منذ يناير 2005. وتنزانيا هي عضو سابق بالكوميسا وعضو بسادك والتي تعمل أيضاً نحو إنشاء اتحاد جمركي.



اتفاقية الشراكة الاقتصادية:

18. على الرغم من الحاجة إلى العديد من الظروف لإنشاء اتفاقية الشراكة الاقتصادية ، فإن اثنتين منهما تتعلق بالجمارك. أولاً ، فيما يتعلق بعمليات التكامل الاقليمي ، هناك حاجة إلى تجمع اقليمي لتكوين منطقة تجارة حرة فعالة أو اتحاد جمركي فعال للتوقيع على منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. وتدل حقيقة كون هياكل التفاوض في اتفاقية الشراكة الاقتصادية لا تستجيب مع المجموعات الاقتصادية الاقليمية الموجودة ، على ان انتهاء اتفاقية الشراكة الاقتصادية سيخلق مستوى اداري جديد لادارات الجمارك. على سبيل المثال ، لدى كل من الكوميسا وايكاس وسادك اعضاء مقسمين بين مجموعات التفاوض الثلاثة في اتفاقية الشراكة الاقتصادية حتى ان مجموعة اقتصادية اقليمية صغيرة ومؤسسة بشكل مغلق كالمجتمع شرق الافريقي تجد ان اعضائها الثلاثة مقسمين في مجموعتي تفاوض اتفاقية الشراكة الاقتصادية.

19. ثانياً: للحفاظ على اولوية الحصول على التصدير إلى الاتحاد الأوروبي ، سيتطلب اعداد اتفاقيات مستقبلية بين الاتحاد الأوروبي ودول الأفريقية والكاريبية ACP، تحت حكم المادة (24) للجات، ان يتم تغطية كل اشكال التجارة بين الاتحاد الأوروبي ودول ACP فردية أو بمجموعات. ويتطلب ذلك تبادل أولويات التجارة. يجب ان تكون جميع أو معظم صادرات الدول الأفريقية إلى الاتحاد الأوروبي معفية من الضرائب وان تدخل كل أو معظم الصادرات الاوروبية معفية من الضرائب إلى افريقيا الأمر الذي سيكون له تعرفه ادارية وآثار على الدخل في افريقيا.

20. بالنظر إلى ان اتفاقية الشراكة الاقتصادية تبدو وانها وضعت لتتقاطع مع هياكل المجموعات الاقتصادية الاقليمية ، فإنه سيتم اضافة لوائح الأصل لاتفاقية الشراكة الاقتصادية إلى تكلفة وتعقيد ادارة التجارة وستعقد المسائل المتعلقة بالعضوية المتداخلة وقد تتطلب مراجعة قارية لعملية اتفاقية الشراكة الاقتصادية.

الآثار المالية/الدخل:

21. بينما يظل التركيز على مواعمة اجراءات الجمارك ومتطلبات تسهيل التجارة والحاجة إلى توسيعها لتشتمل على الدور الأوسع للجمارك في القرن الحادي والعشرين، فإن أثر الدخل لا يزال اقل من الذي شدد عليه. وظهرت دراسات المجتمع الاقتصادي الافريقي ، في المعدل ان اكثر من 27% من الدخل المالي في دول جنوب الصحراء ناتج عن رسوم الجمارك. وهناك على اية حال، تباين بين الدول في مساهمات رسوم الجمارك في مخزون الفرد الوطني ، مع وجود اعتماد اكبر على تلك الرسوم دون غيرها. وسيؤثر كل نظام تجاري يهدف إلى تقليل تطبيق تلك الرسوم على الواردات ، بالتعريف ، على الدخل المالي. وكلما ازداد عدد تلك الأنظمة ، ازدادت تكلفة الادارة على ادارات الجمارك وسيتمكنها في النهاية اظهار القليل على ذلك.

22. من المرجح ان لا تتمكن معظم الدول الأفريقية من تنويع او توسيع اساس الدخل الموجود في محاولة لتبديل رسوم الجمارك المفقودة. وسيثير تنفيذ الضريبة المضافة للقيمة أيضاً ، على سبيل المثال ، مسألة اولوية الحاجة إلى مواءمة الضريبة المضافة للقيمة ، فقد ترغب بعض الدول الأعضاء إلى تنفيذ نسب الضريبة المضافة للقيمة بمستويات عالية لتعويض خسارات الرسوم. وسيشكل اختلاف نسب الضريبة المضافة للقيمة ناتجاً عكسياً لجهود التكامل. وفي هذا الاطار ، يجب البحث عن آليات دخل اقليمية وان كان أمكن، قارية.

### تقييم تقدم الجمارك الاقليمية:

23. بذلت ادارات الجمارك والمجموعات الاقتصادية الاقليمية جهوداً وموارد في تطوير العديد من برامج ومشاريع الجمارك الاقليمية:

### التشريع:

24. اعدت العديد من المجموعات الاقتصادية الاقليمية ادوات قانونية مناسبة كقوانين ادارة الجمارك الاقليمية وتسميات التعرف المشتركة. وهي تعتمد على موائيق منظمة التجارة العالمية ذات الصلة ، وتشجيع التماسك فيما يتعلق بالأدوات. وعلى أية حال ، فإنه يفتقر إلى تنفيذ تلك الادوات ، بينما تطوير العقوبات والقوانين والنظم على المستوى الوطني قد يقوض من عملية المواءمة.

### قوانين الأصل:

25. اعدت ثلاث مجموعات اقتصادية اقليمية على الاقل ، ايكاس ، ايكواس ، كوميسا ، معايير اقليمية مشتركة فيما يتعلق بقوانين الأصل والتي تتشابه فيما بينها. وتعتبر مواءمة قانون الأصل فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية مسألة تتطلب انتباهاً من مفوضية الاتحاد الأفريقي. وعلى اية حال ، لا يزال تنفيذ الاعضاء لقانون الأصل غير راسخ ، بينما لا تتواءم أيضاً عملية اصدار شهادات الأصل.

### مواءمة وتبسيط اجراءات التصفية:

26. يستخدم ميثاق كيوتو بشكل واسع كاساس لمعيار التطوير الاقليمي والوطني في مواءمة وتبسيط اجراءات التصفية. وتم تطوير العديد من الأدوات وأوجدت لتعزيز ذلك كوثائق الادارة الفردية والدرسات time release وتشخيص منظمة الجمارك العالمية ونموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية.

27. هناك حاجة إلى تسهيل حركة السلع القانونية بتخفيف الامتثال وتقليل التأخير. وتحتاج التوثيق والاجراءات إلى توحيد المقاييس وتبسيطها لتضمن التصفية السريعة وتقلل تدخلات التنفيذ. ولذا فإن ادارات الجمارك تحتاج إلى الآتي:

- مراجعة الاجراءات الموجودة على اساس المعايير العالمية (كميثاق كيوتو المراجع من قبل منظمة الجمارك الدولية) وأفضل التطبيقات العالمية.

- تعريف وثيقة الإدارة الفردية.
- تعريف مفهوم منظمة الجمارك العالمية للنافذة الواحدة لتخفيف الامتثال مع المتطلبات التنظيمية للتجارة الدولية.
- توفير حلول جاهزة للعملاء المحصنين بتقديم اجراءات بأقصى تبسيط.
- توفير خدمات مخصصة لاستشارة التجارة للعملاء.
- العمل مع قطاعات التجارة لتفهم اكثر لاعمالها وتطوير قائمة لخيارات الخدمات لتلبية احتياجاتهم الخاصة.

### انسياب ومواءمة اجراءات المرور:

28. اعدت عدد من المجموعات الاقتصادية الاقليمية بعض ادوات المرور ، ولكن لا يزال تطوير ادوات بارزة وتنفيذ الموجودة مسبقاً تعد مشكلة. وقد تقدمت الكوميسا في تطوير نظام ضمان جمارك اقليمي، بينما يشجع الأعضاء على تنفيذ المرور فيما يتعلق بالاجراءات والمعايير العالمية وخاصة نصوص ميثاق كيوتو المراجع من قبل منظمة الجمارك الدولية.

29. هناك حاجة إلى تلائم واتصال انظمة الحاسوب في الجمارك في مختلف المجموعات الاقتصادية الاقليمية، التي تمكن التبادل الالكتروني للمعلومات وتشغيل مفهوم حدود بموقف واحد.

### المساعدة الفنية وبناء القدرة:

30. هناك اجماع واسع على ان مفهوم بناء القدرة هو مفهوم واسع وشامل ولا يمكن حصره في مسألة فنية او اساس فردي ضيق. وهو اوسع من التدريب والمساعدة الفنية وتتضمن عادة المسائل التشريعية ومجالات البنية التحتية والعمليات والانظمة والموارد والتطور التنظيمي. يمكن ان يشار إلى بناء القدرة بأي شيء من تدريب الافراد وحتى الاصلاح المؤسسي على نطاق واسع.

31. أسست مراكز منظمة الجمارك العالمية لبناء القدرة الاقليمية في كينيا وبوركينافاسو، بالاضافة إلى مراكز التدريب الاقليمية في كينيا وجنوب أفريقيا. وضعت العديد من المجموعات الاقتصادية الاقليمية أيضاً معايير تدريب لعدد من الأدوات والإجراءات المطورة على المستوى الاقليمي. وعلى الرغم من عرض العديد من الشركاء للمساعدة الفنية لادارات الجمارك والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ، إلا أن افريقيا لم تتطور ملخص شامل لمتطلبات بناء القدرة في كل افريقيا، حيث ان ذلك يتعلق بأكثر من مجرد تدريب الجمارك.

### التكامل:

32. تمكنت كل من كوميسا وسادك من تطوير خطط عمل للتكامل باستخدام ميثاق كيوتو المراجع من قبل منظمة الجمارك العالمية كإطار عمل. وتبنت ادارات الجمارك أيضاً اعلانات اروشا ومابوتو. وستبحث مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضاً في تطوير خطة للتكامل.

### إلى طريق الامام:

33. يجب ان تتم متابعة طريق الأمم للجمارك الأفريقية ضمن اطار عمل شامل على المستويات القارية والإقليمية والوطنية.

### المستوى القاري:

34. تتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي دوراً أساسياً في تطوير وتنفيذ اطار عمل قاري شامل للمسائل المتعلقة بالجمارك بما في ذلك مسائل اللاعبين العالميين ، وتداخل العضوية والترشيد ومواءمة برامج الجمارك واتفاقية الشراكة الاقتصادية ، ودور المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتقاسم افضل التطبيقات وآثار الدخل الكامنة وتنفيذ اجندة الجمارك الأفريقية ، مع وجود مدخلات من ادارات الجمارك والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. فيما يتعلق بترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية، يجب ان تساعد مفوضية الاتحاد الأفريقي في عملية تحديد التكلفة الكامنة وتعقيدات محاولة ادارة الانظمة التجارية المتداخلة **overlapping** بما في ذلك فرق الامكانيات الكامن الموجود والذي قد يتطلب ان يتم تناوله. وتتولى مفوضية الاتحاد الأفريقي دوراً رئيسياً، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وادارات الجمارك، في ضمان الثبات في وضمن المجموعات الاقتصادية الإقليمية ، بالنظر إلى الهدف العام في تحقيق التكامل الافريقي الاقتصادي الكامل. يحتاج قسم الجمارك في مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تعزيزه لتمكينه من انجاز توقعات ادارات الاعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويمكن لادارات الجمارك المساعدة في بناء القدرة في مفوضية الاتحاد الأفريقي باعارة موظفي الجمارك.

35. هناك حاجة أيضاً إلى اعتبار ادوات الجمارك المتصلة اللازمة لاتجاه متوائم كاللوائح المشتركة للأصل و اطارات العمل التشريعية المشتركة ، والمعايير المشتركة، والاجراءات والتوثيق ، والتبادل الالكتروني للمعلومات، وكذلك الحاجة إلى بناء القدرة الفعال.

### المستوى الاقليمي:

36. تتولى المجموعات الاقتصادية الإقليمية دوراً أساسياً ومعتزفاً به في تشجيع التكامل الاقتصادي في افريقيا. ولذا يجب الاعتراف بالعوائق والآثار على مستوى الجمارك وكذلك تأثير تداخل العضوية على قدرات ادارات الجمارك الفردية على المشاركة الكاملة في الجهود الإقليمية وتنفيذ الادوات المطورة كما ينبغي. وتتطلب التأثيرات العملية ل تداخل العضوية وعدم الثبات مع انشاء الاتحادات الجمركية ان يتم الاعتراف بها وحلها. وفيما يتعلق بالاجندة الأفريقية الشاملة ، فإن المجموعات الاقتصادية الإقليمية في حاجة إلى ان يتم تعزيز التنسيق والتعاون مع بعضها البعض ومع مفوضية الاتحاد الافريقي في برامج الجمارك الموجودة وتلك التي تم تطويرها. وسيسمح تعزيز التعاون ذلك في تقاسم افضل التطبيقات وترويج المواءمة والثبات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية في دعم الأجندة الأفريقية الشاملة.

37. هناك حاجة إلى تحديد الفروقات في برامج الجمارك الإقليمية كعناصر نظام المرور التي لا تزال تتطلب تحسناً وتنفيذ العوائق التي تواجهها ادارات جمارك الأعضاء وتنسيق جهود بناء القدرة مع جهود منظمة الجمارك العالمية. علاوة على ذلك،

هناك حاجة إلى اعتبار الآثار الكامنة لتجمعات تفاوض اتفاقية الشراكة الاقتصادية على هياكل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وإدارات الجمارك الموجودة.

38. وكما الحال في المستوى القاري، فهناك حاجة إلى اعتبار ادوات الجمارك ذات الصلة اللازمة لاتجاه متوائم كاللوائح المشتركة للأصل واطارات العمل التشريعية المشتركة والمعايير المشتركة والاجراءات والتوثيق والتبادل الإلكتروني للمعلومات وكذلك الحاجة إلى بناء القدرة الفعال.

### المستوى الوطني

39. تنفذ ادارات الجمارك الفردية برامج الجمارك ، سواء تم اعدادها على مستويات قارية، اقليمية او وطنية. ويقع العبء على ادارات الجمارك لتشارك بفعالية في ضمان تطوير برامج يمكن تنفيذها. وهناك حاجة ليس فقط إلى الاعتراف بأهمية وقيمة ادوات الجمارك العالمية ، بل إلى ضمان تنفيذها لتعزز جهود تكامل ومواءمة افريقيا. وتواجه ادارات الجمارك وبازدياد انظمة تجارية معقدة (كمناطق التجارة الحرة واتفاقية الشراكة الاقتصادية) مما يتطلب تعزيزاً جذرياً للامكانيات المتاحة ، في حين يؤدي مواجهة خطر تخفيض رسوم الجمارك إلى تقويض أي جدل حول زيادة الاستثمار في امكانيات الجمارك.

40. تحتاج ادارات الجمارك أيضاً إلى الاعتراف بتغيير دور الجمارك في القرن الحادي والعشرين والضروريات الناتجة عن التغيير السريع في بيئة التجارة والأمن العالمية. وستسعى ادارات الجمارك إلى تطوير قدرتها في ادارة الازمات. ولذا ، يعد الحصول على وتبادل المعلومات امراً اساسياً. وسواء كانت السلع و/او المسافرين في حاجة إلى الايقاف نتيجة اسباب امنية او متعلقة بالدخل ، او بالسماح بحرية المرور ، فإنها تتطلب قرارات وقتية وفعالة وتعتمد على الازمات، والتي تتطلب بالتالي معلومات حول الشحن والمسافرين قبل الوصول او المغادرة. وتتطلب ايضاً تقنية معلومات حديثة التي تمكن تبادل المعلومات الأمن والفعلي ، وتتابع بمعلومات الازمات وعمليات التصاريح. ويجب على ادارات الجمارك العمل معاً ، من خلال منظمة الجمارك العالمية والتجمعات الإقليمية ، للتحرك في اتجاه نظام عالمي لمواءمة تقدم التبادل الإلكتروني للمعلومات حول الشحنات الداخلية والخارجية والعبارة. واخيراً، فإن هناك حاجة إلى ربط التجار إلكترونياً بسلطات الجمارك في نقاط البدء والخروج. ولذا، تحتاج ادارات الجمارك إلى:

- تنفيذ وتكامل وتوسيع العديد من انظمة التصفية الإلكترونية لدعم التعاملات غير الورقية.
- استحداث رقم مرجع الشحنة الفريد لمنظمة الجمارك العالمية وذلك لدعم الحركة العالمية للسلع وتوفير **auditability end-to-end**
- ترتيب متطلبات المعلومات مع نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية.
- توفير آلية رفع تقارير الكترونية متقدمة الزامية من قبل الناقلين (بما في ذلك الخطوط الجوية).

- توفير تقديم الكتروني الزامي للبيانات من قبل التجار بما في ذلك متطلب التصدير الجديد حول تصفية السلع من قبل المصدرين قبل تصديرها.
  - ضمان الحصول الالكتروني على احتياطات التشغيل وانظمة ادارة الشحن لتقليل متطلبات معلومات الجمارك.
  - تنفيذ وترتيب انظمة المصادقة مع معايير المشغل الاقتصادي المفوض من قبل منظمة الجمارك العالمية ومراجعة وتحسين نظام الترخيص والمصادقة بما في ذلك تعزيز امكانية الامتثال.
  - تعزيز استراتيجيات ادارة الازمات والامكانيات لاستهداف عدم الامتثال.
41. تعهد أعضاء الاتحاد الأفريقي في العديد من الاجتماعات بتكامل افريقيا وبإنشاء المجتمع الاقتصادي الأفريقي. وفي جميع المستويات، يعتمد التقدم الذي تحرزه الجمارك في مساعدة عمليات التكامل الاقليمي على آثار الدول الأعضاء في جميع المستويات سواء سياسياً وفنياً.
42. اثناء اجتماع الدورة العادية الثانية للجنة الفرعية للاتحاد الأفريقي للمديرين العاميين للجمارك الذي عقد في هراري ، زيمبابوي خلال الفترة من الثالث إلى السابع من ابريل 2006 أكد المديرين العاميين لادارات الجمارك الأفريقية التزامهم بتنفيذ البرامج المحددة ادناه. وفي هذا الاطار، فقد طلبوا الدعم المستمر لحكوماتهم في توفير الموارد الضرورية اللازمة لتنفيذ برامج الجمارك في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية وعلى المستويات الوطنية.
43. اوصى اجتماع الدورة العادية الثانية للجنة الفرعية للاتحاد الأفريقي للمديرين العاميين للجمارك بالتالي:

### الترشيح:

1. ان تعتبر الحكومات الأفريقية ترشيح عضوية المجموعات الاقتصادية الاقليمية بحيث تضمن ان لا تنتمي أي دولة عضوة إلى اكثر من مجموعة اقتصادية اقليمية وذلك لتقليل المشاكل التي واجهتها ادارات الجمارك في تنفيذ الادوار المتداخلة للأصل واجراءات تسهيل التجارة الاخرى.

### اتفاقية الشراكة الاقتصادية:

2. ان توفر مفوضية الاتحاد الأفريقي خطوطاً ارشادية حول تفاعلات اتفاقية الشراكة الاقتصادية و المجموعات الاقتصادية الاقليمية.
3. ان تحترم مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية تشكيلات المجموعات الاقتصادية الاقليمية الموجودة في افريقيا.

4. ان توفر مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية اطار زمني اطول للتنفيذ لتمكين الصناعات في الدول الاعضاء المعنية من ان تكون متنافسة وتقلل خسارات الدخل على الحكومة.

### تسهيل التجارة:

5. يجب ان تركز بناء القدرة لتسهيل التجارة تحت مبادرة الدعم للتجارة على تنمية البنية التحتية ضمن البعد الاقليمي والمشاركة الكاملة من قبل المجموعات الاقتصادية الاقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

6. ان تضمن الدول الأعضاء مشاركة خبراء الجمارك في جميع مفاوضات تسهيل التجارة على المستويات الوطنية والاقليمية والقارية والعالمية.

### تعزيز قسم الجمارك بمفوضية الاتحاد الأفريقي:

7. ان يكون اطار العمل المؤسسي الموجود في مفوضية الاتحاد الأفريقي معداً بالموظفين بشكل ملائم وذلك لتسهيل تنسيق ومواءمة برامج وأنشطة الجمارك في المجموعات الاقتصادية الاقليمية ولمراقبة تنفيذ توصيات او قرارات اللجنة الفرعية للمديرين العاميين للجمارك. ويجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي إنشاء آلية لاعارة موظفي الجمارك من الدول الأعضاء لمفوضية الاتحاد الأفريقي لتوفير المساعدة الفنية في تنفيذ البرامج المتفق بشأنها.

### التمويل:

8. ان تراجع مفوضية الاتحاد الأفريقي متطلبات التمويل لتنفيذ برامج الجمارك واتخاذ الاجراءات الضرورية لاتاحة الموارد اللازمة وكذلك متابعة موارد التمويل الاخرى كمبادرة منظمة الجمارك العالمية الدعم للتجارة.

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 517700 Fax : 517844  
website : [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية التاسعة  
بانجول، جامبيا، 25-29 يونيو 2006

-

EX.CL/284 (IX)  
ANNEX.3

تقرير الاجتماع العادي الثاني للجنة  
الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العاميين للجمارك

-



## الملحق الثالث

## إطار عمل لجنة الاتحاد الأفريقي الفرعية للمديرين العاميين للجمارك

الموارد	الإطار الزمني	المسؤولية	العمل المطلوب	التوصيات	القضايا	مجال الاهتمام
		المجموعات الاقتصادية الإقليمية	يجب على المجموعات الاقتصادية الإقليمية اعداد خطط استيراتيكية لخمس سنوات على الاتحاد الأفريقي توحيد جميع خطط الجمارك الإقليمية في خطة قارية.		لا توجد خطط محددة لدمج برامج الجمارك على المستويين الإقليمي و القاري	1. الاستراتيجية
		مفوضية الاتحاد الأفريقي	يوصى الوزراء باعتبار ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية	يجب على الدول الأعضاء اعتبار ترشيد عضوية المجموعات الاقتصادية الإقليمية	مصاعب التنفيذ الناتجة عن العضوية المتعددة والتي تؤدي إلى تعدد لوائح المنشأ و اجراءات تسهيل التجارة الأخرى	
		مفوضية الاتحاد الأفريقي المجموعات الاقتصادية الإقليمية	تطوير خطط بناء القدرة على المستوى القاري مع الأخذ في الحسبان خطط wco لبناء القدرة اقاليم wco الأفريقية الثلاثة.	تطوير خطط بناء القدرة على المستوى القاري مع الأخذ في الحسبان خطط wco لبناء القدرة لاقاليم wco الأفريقية الثلاثة.	عدم وجود خطة قارية لبناء القدرة	2. بناء القدرة
		مفوضية الاتحاد الأفريقي المجموعات الاقتصادية الإقليمية	استخدام معايير التدريب الموجودة مسبقاً في مبادرات وبرامج بناء القدرة التي تعدها مراكز wco الإقليمية لبناء القدرة.	تستخدم مفوضية الاتحاد الأفريقي و المجموعات الاقتصادية الإقليمية معايير تدريب التي اعدتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أنشطة بناء القدرة و البرامج التي اعدتها مراكز wco الإقليمية لبناء القدرة.	وجود معايير تدريب مختلفة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتي لا تتواءم	

		الدول الأعضاء	تحسس الدول الأعضاء منظمة التجارة العالمية و WCO على الحاجة إلى وجود بعد اقليمي في مساعدات التجارة	تشرف مفوضية الاتحاد الأفريقي و المجموعات الاقتصادية الاقليمية على برامج منظمة التجارة العالمية لبناء قدرة تسهيل التجارة.	عدم وجود بعد اقليمي لبناء قدرة تسهيل التجارة تحت منظمة التجارة العالمية.	
		مفوضية الاتحاد الأفريقي	موامة قوانين المنشأ ضمن المجموعات الاقتصادية الاقليمية مع الاخذ في الحسبان المفاوضات في منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة الاقتصادية	تسهل مفوضية الاتحاد الأفريقي موامة قوانين <u>المنشأ</u> من قبل المجموعات الاقتصادية الاقليمية مع الأخذ في الحسبان بمفاوضات منظمة التجارة العالمية و اتفاقيات الشراكة الاقتصادية	تواجه إدارات الجمارك العديد من تحديات التنفيذ التي تعوق ادارة التجارة	3. مفاوضات التجارة
		وزراء التجارة و المالية	المشاركة الكاملة في مفاوضات الشراكة الاقتصادية و المفاوضات الاخرى للاستشارة حول متطلبات التنفيذ و الآثار	تشارك الدول الأعضاء بشكل كامل في اتفاقيات الشراكة الاقتصادية و مفاوضات التجارة الاخرى للاستشارة حول متطلبات التنفيذ	ليس من الضروري استشارة المفاوضين لادارات الجمارك	
		الدول الأعضاء المجموعات الاقتصادية الاقليمية مفوضية الاتحاد الأفريقي	يجب على اتفاقيات الشراكة الاقتصادية اعادة النظر في تشكيلاتها.	يجب على تشكيلات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية اعتبار تشكيلات المجموعات الاقتصادية الاقليمية الموجودة	لا تنسجم تشكيلات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع المجموعات الاقتصادية الاقليمية الموجودة	
		الدول الأعضاء المجموعات الاقتصادية الاقليمية مفوضية الاتحاد الأفريقي	التفاوض على اطار زمني اطول لتخفيضات التعرفة	توفر مفاوضات الشراكة الاقتصادية اطار زمني اطول للتنفيذ لتمكين الصناعات في الدول المعنية لتكون متنافسة وتقلل خسارات العائد على الحكومة.	قصر الإطار الزمني المقترح	

		ادارات الجمارك	تقديم رسائل الخطة	على الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ملاحظة وتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ اطار عمل مقاييس منظمة الجمارك العالمية	لم ترسل بعض الدول الأعضاء رسائل الخطة لمنظمة التجارة العالمية حول رغبتها في تنفيذ اطار عمل المقاييس	4. اطار عمل المقاييس
		المجموعات الاقتصادية الإقليمية ادارات الجمارك	مراجعة انظمة تقنيات معلومات الجمارك المستخدمة في الدول الاعضاء بغية اعداد مقاييس للقارة ، مع الاخذ في الاعتبار الادوات الحالية كنموذج بيانات WCO .	تراجع مفوضية الاتحاد الأفريقي انظمة تقنية معلومات الجمارك المستخدمة في الدول الأعضاء بغية اعداد مقاييس للقارة ، مع الاخذ في الاعتبار الادوات الحالية كنموذج بيانات WCO .	المجموعات الاقتصادية الإقليمية و مفوضية الاتحاد الأفريقي ليسا على علم بالتطورات في تنفيذ الامان	
		مفوضية الاتحاد الأفريقي المجموعات الاقتصادية الإقليمية ادارات الجمارك	ضمان أن أنظمة تقنية معلومات الجمارك يمكنها احتواء التبادل الإلكتروني للمعلومات اقليمياً و بين الأقاليم.	تنفيذ أنظمة تصفية الإلكترونية و تبادل البيانات الإلكترونية بين الإدارات	عدم وجود اتصال بين الأنظمة المنفذ من قبل الأعضاء	
		مفوضية الاتحاد الأفريقي المجموعات الاقتصادية الإقليمية ادارات الجمارك	الإشراف على تطبيق اعلانات اروشا ومابوتو حول التكامل	تنفذ الدول الأعضاء ، وبشكل كامل، اعلانات اروشا و مابوتو حول تكامل الجمارك وعلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية و مفوضية الاتحاد الأفريقي الاشراف على تنفيذ ذلك.	انعدام التكامل بين ادارات الجمارك	5. التكامل
		المجموعات الاقتصادية الإقليمية ادارات الجمارك	اعتبار الكوميسا	إعداد لجان فرعية للجمارك للدول الأعضاء	التكاليف المرتفعة للعقود	6. المرور

		مفوضية الاتحاد الأفريقي	تنشئ مفوضية الاتحاد الأفريقي آلية لاعارة موظفي الجمارك	يجب على الاتحاد الأفريقي إنشاء آلية لاعارة موظفي الجمارك من الدول الأعضاء لمفوضية الاتحاد الأفريقي لتوفير المساعدة الفنية في تنفيذ البرامج المتفق بشأنها.		
		إدارات الجمارك  مفوضية الاتحاد الأفريقي	على الإدارات القيام بإعارة الموظفين.  مراجعة متطلبات التمويل وتحديد الموارد الكامنة واتخاذ الاجراءات الضرورية للحصول عليها.	تراجع مفوضية الاتحاد الأفريقي متطلبات التمويل لتنفيذ برامج الجمارك و اتخاذ الاجراءات الضرورية للاستفادة من الموارد المطلوبة	عدم كفاية تمويل برامج الجمارك	

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2006-06-29

# Report on Trade Facilitation Within Africa and the Process of Establishing a Customs Union

African Union

DCMP

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/8668>

*Downloaded from African Union Common Repository*